أ ة / عزايز إلهام – أستاذة محاضرة –أ–

كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة وهران 2.

مقياس المنهجية القانونية

موجه لطلبة السنة 1 ماستر تخصص القانون الخاص.

المحور الرابع: منهجية صياغة مذكرة استخلاصية – تابع

المطلب الثاني: أنواع المذكرة الاستخلاصية

تنقسم المذكرة الاستخلاصية إلى عدة أنواع، فإما أن يقوم بها الطالب في مراحل معينة، أو أن يقوم بها القاضي في إطار ممارسته لوظيفته القضائية، وأيضا يتدرب عليها الطالب القاضي في مرحلة تكوينه من خلال مقياس المنهجية الذي يتلقى فيه تقنيات إعداد مذكرة استخلاصية نظريا وتطبيقيا.

وقد يقوم بإعدادها أيضا موظف في مؤسسة، أو ان تقوم بها هيئة معينة.

للإشارة، فإن تقسيم المذكرة الاستخلاصية هو اجتهاد شخصي، وعليه ارتأينا تقسيم المذكرة الاستخلاصية استنادا إلى الشخص القائم بها إلى: مذكرة استخلاصية أكاديمية، مذكرة استخلاصية رسمية، ومذكرة استخلاصية مؤسساتية.

سنتناول هذه الأنواع في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: المذكرة الاستخلاصية الأكاديمية

إن المذكرة الاستخلاصية الأكاديمية ترتبط بمسار التكوين الأكاديمي والعلمي للطالب في المؤسسات الجامعية، ويعدها الطالب في مرحلة التدرج أو ما بعد مرحلة التدرج.

أولا: المذكرة الاستخلاصية في مرحلة التدرج

تعتبر المذكرة الاستخلاصية في مرحلة التدرج من الأبحاث القانونية المختصرة، فسابقا لم تكن ضمن المحاور المقررة على طلاب الحقوق في ظل النظام الكلاسيكي، ولم يتم إدراجها إلا لاحقا في إطار النظام الجديد(ل.م.د LMD) مع التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بالتطبيق العلمي لمنهجية إعداد مذكرة استخلاصية عبر حصص الأعمال الموجهة(TD) حتى تترسخ منهجيتها ويصبح من السهل على الطالب إعدادها، وعليه نجد من المهم تدريب طالب الليسانس والماستر في هذه المرحلة على كيفية إعداد مذكرة استخلاصية.

ثانيا: المذكرة الاستخلاصية في مرحلة ما بعد التدرج

مع أنه أكاديميا ليس من أولويات الطالب والباحث قي مرحلة الدكتوراه دراسته للمذكرة الاستخلاصية، لكن بالنسبة إلى طالب الماستر من باب أولى، يستحسن أن يستمر في التدرب على إعداد المذكرة الاستخلاصية، حتى يتعلم فن الاستخلاص وتلخيص البحث العلمي، وما يتطلبه من التحليل والاستنتاج والنقد العلمي.

في سياق متصل، فإن الطالب المترشح لوظيفة القضاء في حاجة لاستيعاب منهج إعداد المذكرة الاستخلاصية، كذلك الطالب في مرحلة التكوين في الكفاءة المهنية للمحاماة (CAPA) هو أيضا في حاجة للاطلاع على منهجية إعداد مذكرة استخلاصية ترسّخ لديه أبجديات تحليل النصوص القانونية، واستخلاص المسائل واستنتاج الحلول، وتقييم ذلك وتقويمه، وهذا ما يفيد الطالب في مرحلة التربص في ميدان المحاماة وعند نهاية تربصه وتتويجه بشهادة المحاماة، ويفيده أيضا في إعداد مذكراته ومراجعاته لأنها هي الأخرى لا تخلو من استخلاص الوقائع والمعطيات المادية والقانونية وتحليلها، تلخيصها واستنتاج الحلول للإشكاليات التي تطرحها.

الفرع الثاني: المذكرة الاستخلاصية الرّسمية

هي المذكرة التي تعدّها الهيئات الرسنية داخل الدولة، ومنها:

- **المذكرة الاستخلاصية القضائية:** فإذا كان الطالب المترشّح للقضاء بحاجة للاطلاع على منهجية إعداد مذكرة استخلاصية لأنها تندرج ضمن أسئلة الاختبار الكتابي للترشح لهذه الوظيفة، فإنه من باب أولى يتعين على الطالب القاضي في مرحلة التكوين ترسيخ منهجية إعدادها لأن عمله لاحقا يرتبط باستخلاص الحلول المتضمنة لما يصدره من قرارات وأحكام قضائية، تهيئة له على الاشتغال في القضاء لاحقا، وتدريبا له على النظر فيما يعرضه من قضايا ونزاعات.

الفرع الثالث: المذكرة الاستخلاصية المؤسساتية

هي المذكرة التي يتم إعدادها لدراسة وضع من الأوضاع التي تهم مؤسسة ما، مهما كان نوعها ونشاطها، ومعالجتها من وجهة نظر قانونية من خلال دراسة ملف أو ملفات من مجموعة وثائق إدارية وقانونية ترتبط بنشاط المؤسسة، ويمكن أن يعد هذه المذكرة المستشار القانوني للمؤسسة او الموظف المكلف بذلك، بهدف تلخيص كل ما يتعلق بنشاطها وإعطاء ما يشبه التقرير[1] حول الأوضاع المتعلقة بها، إن من الناحية الإدارية أو القانونية أو ما يتعلق باحتياجاتها المادية والبشرية، أو تقديم الحلول لبعض الإشكالات والصعوبات والعراقيل التي تعيق السير الحسن لنشاطها.

[1] ومنه التقارير الاستشارية التي تتطلب تقرير مذكرة استخلاصية، يكلف بها خبير أو خبراء لفائدة مؤسسة أو إدارة معينة.